الأمم المتحدة

E/AC.51/2002/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 April 2002
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثانية والأربعون
١٠ حزيران/يونيه – ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢
الدورة الموضوعية
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق: مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا في سياق التقييم النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير الأمين العام**

* E/AC.51/2002/1.

** باعتبار أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا هي الذراع المنفذ لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، فقد تأخر تقديم هذا التقرير اعتقادا بأن التقرير يمكن أن يستفيد من النتائج الأولية للتقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات. وقد أنهى فريق الأشخاص البارزين المعني بالتقييم المستقل للبرنامج عمله في نهاية آذار/مارس، وروعيت في هذا التقرير النتائج التي خلص إليها الفريق.

060502 060502 02-33952 (A)
0233952

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لطلب تقدمت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين. وعلى خلفية مختلف المسائل التي أثارتها لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق ببعض النتائج والاستنتاجات الرئيسية التي تمخض عنها التقييم النهائي لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، يناقش التقرير بعض الإنجازات الإيجابية التي حققتها المبادرة في القطاعات المختارة ويستخلص دروسا واضحة بالنسبة لما ستنشئه الأمم المتحدة مستقبلا من آليات التنسيق. ويقر بالمكانة البارزة التي اكتسبتها منذ الدورة الحادية والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة تمتلكها أفريقيا وتتزعمها. وقد حظيت بقبول واسع باعتبارها الإطار الجديد لتوجيه المجتمع الدولي في استجابته لأولويات التنمية من أجل أفريقيا. وبانتهاء العمل ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والاعتماد المتوقع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كإطار للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا، ستنتفي الحاجة إلى الاحتفاظ بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا بوصفها مبادرة منفصلة من مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية في أفريقيا وينبغي وقفها. وفيما يتعلق بمستقبل التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة، يتعين على المنظومة أن تتوحد في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فبمجرد وضع الصيغة النهائية للتفاصيل البرنامجية في إطار تلك المبادرة، ينبغي للأمم المتحدة أن تتجاوب مع تنفيذها بشكل ملائم ومنسق يستفيد من الدروس المستخلصة من عملية مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا ويستند إلى آليات التنسيق الراهنة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

أولا –معلومات أساسية

مداولات لجنة البرنامج والتنسيق

١ – أُعد هذا التقرير استجابة لطلب تقدمت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين التي عقدتها في الفترة من ١١ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١[١]. وفي تلك الدورة نظرت اللجنة في التقييم المستقل لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا[٢] وفي مذكرة الأمين العام بهذا الشأن[٣]. وأثارت لجنة البرنامج والتنسيق بعض الشكوك إزاء تقرير التقييم. كما أبدت قلقها من أن وكالات الأمم المتحدة التي قدمت تقارير مرحلية إيجابية عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا حتى السنة السابقة ساندت بشكل قوي الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه التقييم والمتمثل في إنهاء تلك المبادرة. وخلصت اللجنة إلى أن وقف المبادرة في تلك المرحلة أمر سابق لأوانه وطلبت بالتالي إجراء دراسة أكثر تفصيلا لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا في سياق التقييم النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات وتقديم تقرير في دورتها الثانية والأربعين.

٢ – وتجري لجنة البرنامج والتنسيق استعراضا سنويا للمبادرة منذ انطلاقها. وفي الدورة السابعة والثلاثين للجنة، أي بعد سنة من انطلاق المبادرة؛ وبتوصية من اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، اتخذ قرار بالتخلي عن خطة العمل على نطاق المنظومة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا لصالح مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا التي اعتبرت ذات إمكانات تنفيذية أكبر حجما[٤]. فقد كانت الأولويات[٥] متماثلة في الإطارين البرنامجيين، وقد تم وضع هيكل التنسيق المؤلف من ''مجموعات'' والذي تشارك فيه الوكالات الرائدة والمتعاونة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا). وجددت لجنة البرنامج والتنسيق تأكيدها على أن خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات تمثل الإطار السياسي الشامل الرامي إلى حشد الدعم الدولي لأفريقيا. وفي ذلك السياق، اعتبرت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا بمثابة آلية تنفيذ لخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات إذ أنها تحقق قيمة مضافة من حيث أوجه التعاون على نطاق المنظومة وتخلق إقبالا والتزاما وطنيين وتشكل أساسا أقوى لتعبئة الموارد[٦]. وبما أن المبادرات السابقة اعتبرت دون المستوى المطلوب من النجاح، فقد كانت لهذه العلاقة أهميتها الخاصة.

٣ – ونبهت لجنة البرنامج والتنسيق، في تتبعها لما أحرزته مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا من تقدم، إلى ضرورة تفادي كثرة المبادرات والعمل من أجل قدر أكبر من التنسيق والمواءمة فيما بين برامج الأمم المتحدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا[٧]. ولوحظ كذلك أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، وإن كانت أهميتها في ازدياد، لم تتمكن من الوصول إلى عدد كبير من البلدان الأفريقية ولا تعالج جميع أولويات خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات. وارتأت لجنة البرنامج والتنسيق أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا ينبغي أن تكون أكثر شمولية وأوصت بأن تُدرج فيها القطاعات ذات الأولوية في مجالات التعاون والاندماج الإقليميين وتنويع الموارد الاقتصادية. وتم تشجيع المبادرة على إعداد إطار استراتيجي مشترك وربط مختلف المبادرات وتعبئة الموارد وتركيز الجهود الجماعية على معالجة

مسألة الحد من الفقر. وبذلك، ستنشأ العلاقة بين خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات والميثاق السياسي ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا وآلية التنفيذ[٨].

٤ - ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها التاسعة والثلاثين، بالتعاون الوثيق بين مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا والأمانة العامة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، لا سيما في تقديم جدول التوصيات وإجراءات المتابعة إلى الاجتماعات السابقة للجنة البرنامج والتنسيق. واقتُرح تحسين جدول التوصيات وذلك بالإشارة إلى الإجراءات المحددة التي تم اتخاذها. إلا أن اللجنة طلبت من الكيانين العمل بشكل أكثر جدية من أجل تحقيق التواؤم بين مختلف المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ودعتهما على الخصوص إلى أن يقدما إليها تقريرا في دورتها المقبلة عن استراتيجية وخطة عمل لتعبئة الموارد[٩].

٥ - ودأبت لجنة البرنامج والتنسيق على التشديد في مداولاتها السنوية العديدة على أن أفريقيا هي المسؤولة عن تحديد أولوياتها في مجال التنمية وعلى أن تلك الأولويات ستحدد فحوى ومدى الشراكة العالمية. وتم حث مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا على كفالة أن يتبوأ امتلاك أفريقيا وقيادتها لعملية التنمية موقعا بارزا في مساعيها. وأقرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الأربعين، بأن تقدما شاملا هاما تحقق في عدد من المجالات المحددة التي تعنى بها مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا[١٠] ولكن وكالات الأمم المتحدة دعيت إلى تعزيز التعاون في مجموعات أخرى. ودعيت الوكالات الرائدة إلى إعداد أُطر استراتيجية مشتركة وتحليل المشاكل وتحديدها ورسم الأهداف وتحديد أدوار الهيئات والإشارة إلى المتطلبات من حيث الموارد واستحداث مؤشرات لقياس الأداء[١١].

٦ - وفي حين أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على استراتيجية تعبئة الموارد التي عُرضت في دورتها الأربعين، أعربت عن أملها في أن يتم التغلب على القيود المتصلة بالموارد والتي أعاقت إحراز مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا تقدما شاملا. وفي ذلك السياق، حثت المجتمع الدولي على زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا. وينبغي تعزيز مجالات التعاون والاندماج الإقليميين وذلك بتحسين قدرات التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية. وطُلب إلى منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا أن تسعى إلى وضع سياسات تقوم على المواءمة وتبادل المعلومات وروابط مؤسسية قوية تكفل اعتماد نهج كلي. وفي الختام، دعت اللجنة إلى إجراء تقييم مستقل في منتصف المدة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا يغطي السنوات الخمس الأولى من التنفيذ وطلبت أن يُقدم إليها تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والأربعين عام ٢٠٠١[١٢].

ثانيا - التقييم المستقل لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا

٧ - أُجري التقييم المستقل لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا في مطلع عام ٢٠٠١ من طرف ثلاثة خبراء مستقلين متخصصين في التعاون الإنمائي وقُدم التقرير مشفوعا بمذكرة من الأمين العام إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين. وركّز التقرير على العراقيل الأولية التي حالت دون نجاح الأمم المتحدة في احتضان المبادرة ومن بينها التشكك الذي رافق إطلاقها

والتوقعات غير الواقعية فيما يتعلق بالموارد وعدم وجود مؤشرات واضحة عن امتلاك أفريقيا لعملية التنمية والإشراك المحدود للمانحين ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين وظهور إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي الآلية الجديدة للتنسيق على الصعيد القطري. ولذلك، اقترح الفريق الذي أجرى التقييم أن يحدد امتلاك أفريقيا لعملية التنمية في المستقبل شكل ومضمون المبادرات الجديدة كيما يتسنى التغلب على العوائق التي واجهت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا. وينسجم هذا الاقتراح مع الموقف الذي تبنته حتى الآن لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بموضوع امتلاك عملية التنمية.

٨ - وكانت أوجه القصور، وفق تقرير التقييم، أكثر بكثير من الإنجازات المحدودة. وشملت الإنجازات: كما ورد في التقرير، تركيز الاهتمام على قضايا التنمية في أفريقيا وتحسين التعاون بين الوكالات في بعض القطاعات ذات الأولوية من خلال ترتيبات للعمل كمجموعات وتدفقات متواضعة للموارد. وحبذت التوصيات الرئيسية اعتماد نهج جديد قائم على إجراء ''حوارات شاملة'' يحدد وينقح الأولويات ويعزز فعالية التنسيق والمواءمة ويفضي إلى تعبئة للموارد تكون محددة الأهداف. وستشارك في تلك الحوارات البلدان الأفريقية والمؤسسات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة والمانحون والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف المنتمية إلى شراكات تدعم أولويات أفريقيا. واقترح التقرير أن تتولى لجنة البرنامج والتنسيق مهمة رقابة السياسات فيما يتعلق بهذا النهج وأن ترصد لجنة التنسيق الإدارية وتوجه أداء منظومة الأمم المتحدة. واعتُبرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخيار المنطقي فيما يتعلق بإدارة النهج الجديد من خلال قيادتها للمشاورات الإقليمية ومنتدى التنمية الأفريقي ''والمائدة الكبيرة'' وهي عملية تجري فيها مناقشات بين وزراء التنمية من البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ووزراء المالية الأفارقة، بدأتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠. واستنتج التقرير في الأخير أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا ينبغي وقفها كي يتقلص عدد المبادرات الحالية وأقر، مع ذلك، بأن التجربة القيِّمة المتمخضة عن ''التقسيم إلى مجموعات'' ينبغي إدماجها في هياكل وآليات الأمم المتحدة للمتابعة.

٩ - وأثارت لجنة البرنامج والتنسيق، لدى نظرها في تقرير التقييم، أسئلة بخصوص عملية إجراء التقييم وأعربت عن قلقها إزاء التوصية بإنهاء مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا قبل انهاء برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، لا سيما وأنه لم تتضح معالم ترتيب بديل يضطلع بتنسيق عمليات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا.

ثالثا - الدروس المستخلصة من مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا

١٠ - يظهر من تقييم مفصّل لتجربة المجموعات الناجحة في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا أن المبادرة كانت إطارا ملائما لتحقيق مستوى أفضل من التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. فرغم أن المبادرة لم ترق إلى مستوى التوقعات خلال السنوات الخمس الأولى من وجودها، فإن ثمة عددا من الدروس التي يمكن استخلاصها منها والتي من شأنها تحسين جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة في أفريقيا وبالتالي دعم التنمية هناك.

١١ - وأشارت التقارير المتعاقبة المقدمة للجنة البرنامج والتنسيق إلى حدوث تقدم في مختلف الجوانب والمجالات أفرز

شعورا بالتفاؤل. وهذا ما خلفته المبادرة حيث بدأت تتضح قيمتها المضافة في عدد من القطاعات ذات الأولوية.

أفريقيا في صميم البرنامج الدولي لتحقيق التنمية – ركزت المبادرة على أولويات أفريقيا في مجال التنمية، المستمدة من برنامج عمل القاهرة لعام ١٩٩٥ وارتبطت ببرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات باعتباره آلية تنفيذها وأَثْرَت آفاق المكانة المركزية التي تحتلها أفريقيا في برنامج المجتمع الدولي. وأعيد تأكيد ذلك في وقت لاحق في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لعام ٢٠٠٠. وظل الدعم لأولويات أفريقيا المتمثلة في السلم والأمن والديمقراطية والحد من الفقر وتخفيف الديون والوصول إلى الأسواق التجارية ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتوفير الموارد للتنمية المستدامة في القارة جزءا لا يتجزأ من المبادرة.

القدرة المحدودة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا – حددت المناقشات الأولية التي جرت لدى انطلاق المبادرة ٢٠ مجالا تحتل موقع الأولوية، ولكن تم لاحقا إعادة تجميعها وتقليصها إلى ١٣ مجالا خلال الأشهر القليلة الأولى. ومع تطور المبادرة، اتضح أن التنفيذ في جميع المجالات الـ ١٣ المشمولة بالأولوية يشكِّل عبئا على قدرة المبادرة المحدودة حيث أن التقدم لم يلاحظ إلا في عدد قليل من المجالات. وفي اللقاء المخصص للمبادرة في شباط/فبراير ١٩٩٨، تم تحديد العناصر التي سجلت تقدما في مجالات التعليم والصحة والحكم وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وبالتالي، وللحفاظ على مصداقية المبادرة واستدامتها، صدرت توصية تقضي بالتركيز على هذه المجموعات الأربع لتحسين فرص النجاح التي يمكن تكرارها في مناح أخرى في مرحلة لاحقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام لمسألة بناء قدرات المجموعات الأخرى المتقهقرة وذلك بغرض تطوير وتعزيز خصائصها التي من شأنها أن تفضي إلى تحقيق النجاح.

الشراكة الإدارية – شكّل تقاسم المسؤولية بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاستهما المشتركة للجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية التي تقوم بالإشراف على مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا والتي تقدم تقارير سنوية إلى لجنة التنسيق الإدارية شراكة تنم عن تفاؤل ضمت موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومحور تركيزها الإقليميين وشبكة المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنتشرة في القارة. وقد أدت هذه التجربة إلى خلق علاقة أوثق بين فرعي الأمانة العامة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا الواقعين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآلية المشاورة الإقليمية. وعززت هذه الشراكة، في جملة أمور، منتدى شؤون الحكم في أفريقيا. وبإعادة التأكيد مؤخرا على إطار الشراكة بين الهيئتين الذي تم توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، سيتعزز التعاون بينهما دون شك.

الالتزامات الموثوق بها فيما يتعلق بالموارد – بالنظر إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتواضع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المخصصة لأفريقيا، أصبح وضوح وموثوقية تدفقات الموارد (أي من المصادر الدولية وإعادة تخصيص الاعتمادات في الميزانيات الوطنية وتحسين الفعالية في استخدامها أمرًا أساسيا لإطلاق أي مبادرة ولا يستثنى من ذلك مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا. وإن عدم تحقق التوقعات فيما يتعلق بالموارد التي كان من المنتظر أن تأتي من المصادر الدولية قد أضعف الإرادة السياسية والالتزامات المؤسسية التي لا غنى

عنها للدفع بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا إلى الأمام. فكان من المستحيل وضع برامج في غياب التزامات يمكن التنبؤ بها من حيث الموارد.

هيكل التنسيق المشترك بين الوكالات – قد يتم اعتبار هيكل التنسيق الذي وفّر الإطار لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا الموروث الأكثر متانة المتمخض عن تلك المبادرة. وبفضل وكالات التنسيق الرائدة والمتعاونة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، التي تقدم تقاريرها إلى أعلى هيئة للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، ألا وهي لجنة التنسيق الإدارية، تم خلق بيئة تنطوي على إمكانات لتحقيق النجاح.

"التقسيم إلى مجموعات" ومظاهر النجاح – التنسيق والتعاون بين الوكالات في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا اتسم بأقصى درجات النجاح في ثلاثة من بين المجالات الـ ١٣ ذات الأولوية ومؤشرات النجاح في هذه المجالات هي التي تؤشر إلى مستقبل واعِد جدا بالنسبة للدعم المنسّق الذي توفره الأمم المتحدة في أفريقيا.

(أ) **التعليم** – وفّرت القيادة المشتركة بين البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ترتيبات فعالة للتنسيق عززها كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفهما كيانين متعاونين. وعلى إثر تجدد التركيز على تعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية بحلول عام ٢٠١٥، تم الاتفاق على معايير اختيار ١٦ بلدا من البلدان ذات المعدلات المتدنية من التسجيل في مستوى التعليم الابتدائي بالتشاور مع الحكومات المعنية. واعتمد كل بلد استراتيجية وأهدافا محددة قابلة للقياس انطلاقا من الأهداف الرئيسية التي تمخضت عنها مؤتمرات الأمم المتحدة. ومن خلال المشاورات المنتظمة بين الوكالات والأفرقة العاملة التقنية التابعة لمختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتم تحديد تقسيم للعمل ووضع استراتيجيات لتعبئة الموارد لمعالجة الاحتياجات الخاصة بكل بلد. وجرى تبادل للمعلومات ونشر تقارير تتحدث عن الأنشطة المشتركة على نطاق واسع. وفي إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، أظهرت الجهود المتضافرة المبذولة من قِبل كيانات الأمم المتحدة والقيادة الملتزمة للبنك الدولي واليونيسكو في مجال إنشاء الصناديق الاستئمانية وفي إعداد برامج الاستثمارات القطاعية عزم الحكومات على تحقيق تقدم في هذا المجال.

(ب) **شؤون الحكم** – في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، أفضت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا القطاع إلى إنشاء منتدى شؤون الحكم في أفريقيا، وهو عملية للمشاورات الوطنية ومحفل دولي يوفر منبرا للحكومات الأفريقية وهيئات المجتمع المدني وشركائها الدوليين لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات وبناء الشبكات وتشجيع التغييرات في السياسات وإعداد البرامج وخلق موارد محددة الأهداف لدعم ممارسة الحكم الجيد في القارة. وانضمت اليونيسكو إلى هذه الشراكة من خلال مبادرتها المعنونة الاتصالات في خدمة بناء السلام.

وتم عقد أربعة منتديات لشؤون الحكم في أفريقيا: الأول في أديس أبابا عام ١٩٩٧ عن برنامج للحكم واسع النطاق، والثاني في أكرا عام ١٩٩٨ عن موضوع الشفافية والمساءلة، والثالث في باماكو عام ١٩٩٩ عن إدارة الصراعات لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، والرابع في كمبالا عام ٢٠٠٠ عن البرلمان والحكم ومن المزمع عقد المنتدى الخامس عام ٢٠٠٢ في مابوتو عن الحكم المحلي في خدمة الحد من الفقر. وباستثناء ثلاثة بلدان، فإن جميع

البلدان الأفريقية الأخرى الواقعة جنوب الصحراء ترتبط الآن بمنتدى شؤون الحكم في أفريقيا إما كمراقبين أو مشاركين كاملي العضوية، ويتمتع ١١ بلدا بكلتا الصفتين. ويشارك في المنتدى مشاركة نشيطة نحو ٥٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني، منها ٢٥ منظمة نسائية. وتم حتى الآن الحصول على موارد تتجاوز ٤ ملايين دولار أمريكي لدعم منتدى شؤون الحكم في أفريقيا من مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠٠١، أفضى تقييم تلته خطة استراتيجية للتنفيذ، إلى توصيات رئيسية تقضي بإحداث تغيير، كان أكثرها تأثيرا التحول إلى المشاورات الوطنية بوصفها المحور لعملية منتدى شؤون الحكم في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، يتمثل الإنجاز الرئيسي لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا في استحداث إطار للحكم والإشراك الواسع للحكومات والمجتمع المدني والشركاء الخارجيين، وإجراء مناقشات صريحة لقضايا حساسة، وخلق موارد لدعم تعزيز ثقافة للحكم في أفريقيا.

(ج) **تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية** –

وحصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها الوكالة المسؤولة عن التنسيق في هذا القطاع، على موافقة مؤتمر وزراء التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي على مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي في أيار/مايو ١٩٩٦ كجزء لا يتجزأ من إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا. وجسدت مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي، بوصفها إطارا للعمل، مظاهر النجاح في المجموعات التابعة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا وهي: الدور القيادي الملتزم والفعال لمجموعات الأمم المتحدة، وامتلاك السلطات الوطنية لأسباب التنمية، وشبكات الشراكات التعاونية التي تشجع تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية وحشد الموارد اللازمة للمبادرة.

وركّز منتدى التنمية الأفريقي الأول الذي انعقد في أديس أبابا عام ١٩٩٩ على موضوع ''التحدي الذي تمثّله العولمة وعصر المعلومات بالنسبة لأفريقيا''، وحضره ٩٥٠ مشاركا بعضهم من كبار المسؤولين في الحكومات وفي الأمم المتحدة والخبراء التقنيين من القطاعين العام والخاص الأكاديميون. والمنتدى هو إطار رفيع المستوى للحوار تتزعمه أفريقيا ويلتقي فيه راسمو السياسات الأفارقة وأصحاب المصلحة ذوو الصلة والشركاء في التنمية للتداول بشأن التحديات التي تواجهها التنمية في القارة، ولوضع استراتيجيات متوسطة الأجل وطويلة الأجل للتغلب على تلك التحديات. وقد وسع المنتدى الأول نطاق الشبكات وخلق الاهتمام بمشاريع لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات من قبيل إقامة شبكة إقليمية حاسوبية مدرسية لأفريقيا وشبكة حاسوبية للمنظمات غير الحكومية لأفريقيا وشبكة مراكز للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتم وضع تقسيم واضح للعمل تضطلع وحدة تكنولوجيا المعلومات في إطاره بالمسؤولية عن التوصيل بشبكة الإنترنت وإضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى مجتمع المعلومات والتدريب. وتم تنفيذ حلقات عمل في العديد من بلدان القارة. والتحق بهذا المجهود عدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، من بينها على الخصوص منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال استرجاع المعلومات والتعاون مع هيئة الروابط العالمية من أجل البرنامج الإنمائي التابعة للبنك الدولي.

١٢ – ومن بين العوامل التي شكلت أساس النجاح في تنفيذ هذه المجموعات الدور القيادي للوكالات في شراكات فعالة، واستراتيجيات متفق عليها فيما بين كيانات الأمم

المتحدة ومع السلطات الأفريقية، بما في ذلك أصحاب المصالح، ووجود موقف رسمي منسجم وتقسيم واضح للمسؤوليات في برامج العمل، والأفرقة العاملة التقنية التي تعالج المشاكل الصعبة، ووضع أطر زمنية ومؤشرات للقياس وإعداد استراتيجيات لتعبئة الموارد. وتم تسجيل نجاح محدود في قطاعات أخرى كان فيها عامل أو أكثر من بين هذه العوامل واضحا. وهكذا، فإن قطاع الصحة استفاد من موافقة وزراء الصحة الأفارقة عليه، في حين لقي قطاع السكان والقضايا الجنسانية دعمًا قويا كنتيجة للتعميم الذي حظي به من طرف صندوق الأمم المتحدة للسكان. أما فيما يتعلق بقطاع الصحة، فإن إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، رغم ما انطوى عليه من فوائد، لم يكن بالضرورة هو العامل الحاسم. فالدمار الناجم عن تفشّي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو الذي حمل منظومة الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف) على تبنّي موقف تعاوني تمثل في إنشاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز).

١٣ - وثمة الآن دلائل على أن المجموعة المكلفة بقطاع المياه تحرز تقدما. وتضم تلك المجموعة عددا من وكالات الأمم المتحدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي، وتعالج مجموعة من القضايا التقنية المعقدة. وبسبب شساعة مجال اهتمامها من ناحية، لم يتحقق الانسجام داخل هذه المجموعة إلا بعد ما أنشأ المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا فريقا عاملا تقنيا في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا ضم ممثلين للعديد من وكالات الأمم المتحدة. وقد توفقوا في تجاوز العوائق الناجمة عن التميز الذي يطبع ولايات الوكالات وتوصلوا إلى اتفاق بشأن أولويات واستراتيجيات لقطاع المياه في أفريقيا. وأصبح إسناد المسؤوليات وتبادل المعلومات أمرًا هاما في هذه المجموعة المتنوعة ويبدو في الوقت الراهن أن إحراز تقدم متواصل أمر مؤكد.

١٤ - وتظل تعبئة الموارد مصدر تحدٍّ جدي للتنمية في أفريقيا؛ فبينما كان من المتوقع أن تكون مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا فعالة في هذا المجال، لم تنجح في إيجاد قدر هام من الموارد الإضافية. فقد تمت تعبئة الصناديق الاستئمانية المانحة في إطار المبادرة في عدد قليل من الحالات، واستخدم البنك الدولي تلك الموارد في قطاعي التعليم والصحة، واستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قطاع شؤون الحكم واستخدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في قطاع تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية.

١٥ - وباستثناء بعض الصناديق الاستئمانية، شكلت تعبئة الموارد أكبر تحد أمام تحقيق أهداف مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا. ودعت لجنة البرنامج والتنسيق مرارا إلى تحسين مستوى التعهدات بتقديم الموارد لأفريقيا. وقد تمت الإشارة في الوثائق السابقة إلى العناصر المهمة المكونة لاستراتيجية لتعبئة الموارد على الصعيد القطري، وعلى صعيد المجموعات، ولكن الالتزام بترجمتها على أرض الواقع لا يزال يشكل تحديا. فعلى الصعيد القطري حيث يجري العمل عن طريق المنسق المقيم والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، تتمثل الخصائص الأساسية لأي استراتيجية ناجحة في امتلاك عملية التنمية وقيادتها وفي توافق الآراء فيما بين أصحاب المصالح، وبرامج استثمارات قطاعية يدعمها المانحون، وأفرقة استشارية وموائد مستديرة، وتخصيص الميزانيات الوطنية والموارد الدولية من قبيل الصناديق الاستئمانية ومِنح المساعدة التقنية لمسألة التغلب على المعوقات في مجال السياسات والقدرات. وعلى صعيد

المجموعات، تعد الأهداف القطاعية المنسجمة مع التوصيات الرئيسية الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة ومع الخصائص الإيجابية الأخرى المبينة في الفقرة ١١ أعلاه أمورا هامة. وعلى الصعيد العالمي، أثبتت الدعوة الفعالة فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة ذات الصلة نجاعتها كوسيلة لجذب الدعم والموارد.

رابعا – آليات الأمم المتحدة للتنسيق

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٦ – شكل اعتماد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية خطوة هامة في عملية إصلاح الأمم المتحدة، حيث وفر إطارا مشتركا لوضع برامج للصناديق التشغيلية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعالج الأولويات الوطنية على الصعيد القطري. وتم حتى الآن إنشاء ٢٧ إطارا للمساعدة الإنمائية في أفريقيا ويجري الإعداد لإقامة سبعة أطر أخرى. وما زالت صياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي تمخض عن العمل في مجال التقييم القطري المشترك[١٣] بشكل يعكس على نحو كاف ما تتمتع به منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري من امتياز نسبي يشكل تحديًا بالنسبة للأمم المتحدة. وما زالت مواءمة الآليات والمطالبات القوية بالامتلاك الوطني لعملية التنمية مصدر تحديات بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. ونجح الإطار الإنمائي الشامل التابع للبنك الدولي وورقات استراتيجية لتخفيف وطأة الفقر في جذب الموارد بفضل التحليل الاقتصادي الكلي المشترك الذي يضطلع فيه البنك الدولي ووزراء المالية بأدوار رئيسية. وأدى الإشراك المطرد لجميع المنسقين المقيمين والفِرق القطرية التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا الذي تعزز برسائل تفيد أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لا غنى عنه فيما يتعلق بعملية إصلاح الأمم المتحدة إلى استيعاب المنظومة للإطار بشكل يفوق ما كان عليه الأمر بالنسبة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا[١٤]، ولكن لا يزال ثمة عدد من العراقيل ينبغي تجاوزها. غير أنه من الواضح الآن أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو النهج الذي ينبغي أن يسلكه التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٧ – وفي أفريقيا، يستفيد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من بعض جوانب تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، لا سيما منها ما يتعلق بترتيبات التنسيق فيما بين المجموعات. وصُممت المبادرة التي كانت تعتمد من حيث التنفيذ على المنسق المقيم والفريق القطري التابع للأمم المتحدة لتشجيع التنسيق والتعاون في الأنشطة التنفيذية وذلك بغرض تعزيز الأنشطة المشتركة لدعم الأولويات الوطنية. ومع أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يكتسي طابعا قطريا، فقد انبثق بعد إقليمي لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا من الأولويات القطرية التي شكلت أساس التعاون عبر الحدود وفيما بين بلدان متعددة. وتنظر الأمم المتحدة الآن في إنشاء أطر للمساعدة الإنمائية على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية. وإذا ما تحقق ذلك، فقد تكون التجربة المتمخضة عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا مفيدة في تشجيع النهج الإقليمية في وضع برامج تأخذ قرارات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وكذلك ولايات وكالات الأمم المتحدة بعين الاعتبار

المشاورات الإقليمية

١٨ – دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٨/٤٦ إلى عقد مشاورات سنوية بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك أفريقيا. وفي الوقت نفسه، أصبح من الواضح أن الحاجة تدعو إلى ''ترسيخ'' مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا في أفريقيا. وقد أتاح هذان العاملان الفرصة

لربط المبادرة بتلك المشاورات[١٥] وبالتالي خلق إمكانات لتحسين التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفريقيا. وأثناء المشاورات الإقليمية، تم اقتراح إدخال التعديلات التالية على تنفيذ المبادرة ورصدها:

- ينبغي للوكالات التي تضطلع بالتنسيق أن تتبنى نهجا يتسم بقدر أكبر من المبادرة فيما يتعلق بتيسير توافق الآراء بشأن برامج العمل التعاونية، بما في ذلك استراتيجيات تعبئة الموارد، والتي ستقوم أمانة مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلق بأفريقيا على أساسها بإعداد تقارير تحليلية عن أفضل الممارسات لتبادل المعلومات على نطاق واسع؛

- يجري تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المجموعات في إطار إجراءات محددة زمنيا ذات مؤشرات للأداء؛

- يجب على مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموًّا وأمانة مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا إقامة مركز لتبادل المعلومات يساهم في تبسيط إجراءات إعداد التقارير وفي تحسين نوعيتها؛

- تكرس كل من المشاورة الإقليمية دورة خاصة لمنتدى التنمية الأفريقي الذي أنشأته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كأداة لتنشيط عمل الأمم المتحدة؛

- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة العمل عن طريق المنسق المقيم على الاستفادة من أوجه التكامل بين الأجهزة القطرية من قبيل التقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والإطار الإنمائي الشامل، وورقات استراتيجية لتخفيف وطأة الفقر، والعمل في الوقت نفسه على توسيع نطاق المعرفة والمشاركة من جانب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في البرامج الإقليمية ودون الإقليمية؛

- ينبغي تنفيذ قرار الإدارة المتعلق بتوحيد فرعي أمانة المبادرة في نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق – لجنة التنسيق الإدارية سابقا

١٩ - مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق – لجنة التنسيق الإدارية سابقا - هو محفل يلتئم فيه الرؤساء التنفيذيون لجميع الهيئات برئاسة الأمين العام لتعزيز التنسيق والتعاون في كامل مجموع القضايا الموضوعية والإدارية التي تعالجها منظومة الأمم المتحدة. وللمجلس لجنتان رفيعتا المستوى، وهما اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

٢٠ - وفي عام ١٩٩٥، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية لجنة توجيهية خاصة بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، لتقوم، على أعلى صعيد للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، برصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة. وعلى إثر تحول لجنة التنسيق الإدارية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أنيط هذا الدور باللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التي ستدرج موضوع أفريقيا بشكل منتظم في جدول أعمالها.

الترتيبات في إطار البرنامج الجديد لأفريقيا

٢١ - أنشئ برنامج الأمم المتحدة المعنون ''البرنامج الجديد لأفريقيا'' في أعقاب اعتبار الجمعية العامة الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا من الأولويات العليا للمنظمة. وصُمم ليكون أداة حفازة ولينسق ويشجع الأنشطة التي تضطلع بها البرامج والكيانات الأخرى المسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ تلك الأنشطة. ويتمثل أحد أهداف هذا البرنامج في تشجيع الاستجابة المنسقة والفعالة من طرف

منظومة الأمم المتحدة على صعيدي السياسات العامة والتنفيذ لدعم التنمية في أفريقيا. وقدم مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، بوصفه المنسق لهذا البرنامج، ومن خلال تنسيقه للمدخلات الواردة من وكالات الأمم المتحدة، الدعم للهيئات الحكومية الدولية في مداولاتها المتعلقة بالتنمية في أفريقيا[١٦].

خامسا - ظهور الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٢ - أعطت وثيقة تأسيس الاتحاد الأفريقي التي اعتُمدت في لومي، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إشارة الانطلاق لعملية تحول منظمة الوحدة الأفريقية من منتدى سياسي بالأساس إلى منظمة معنية بالعمل من أجل التعاون والاندماج الإقليميين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وبعد مضي سنة، أي في تموز/يوليه ٢٠٠١، اتفق مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية، في اجتماع لوساكا على إنشاء الاتحاد الأفريقي. وفي الدورة نفسها، أقر المجلس كذلك المبادرة الأفريقية الجديدة التي تحولت منذئذ إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة أفريقية حصرا توفر الإطار التوجيهي للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي في استجاباتهم لأولويات أفريقيا في مجال التنمية.

٢٣ - وانبثقت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من سلسلة من المناقشات المكثفة جرت خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ومن الاندماج بين الشراكة الألفية الميثاق من أجل برنامج الانتعاش الأفريقي وخطة أوميغا من أجل أفريقيا، وهما مبادرتان متجذرتان في أفريقيا[١٧]. ويبرهن هذا الإطار الشامل عن وجود عزم جديد لدى زعماء القارة الأفريقية على خط مسار للتنمية المستدامة والحد من الفقر وذلك بتبنِّي ''رؤيا موحدة وعقيدة مشتركة''. وإدراكا منها لمكامن إخفاق المبادرات السابقة، والمتمثلة في انعدام الالتزام السياسي والطابع المثالي للخطط وعدم واقعية ما كان متوقعا من المجتمع الدولي وعدم وجود علاقة بين الخطط والبرامج الوطنية وعدم امتلاك الناس لعملية التنمية وعدم إشراك القطاع الخاص، تسعى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى بناء إطار للشراكة على أساس تقييمات أفريقيا لاحتياجاتها وأولوياتها. وترد مؤشرات الدعم الإيجابي من العديد من الشركاء الخارجيين، لا سيما من الأمم المتحدة ومختلف كياناتها ومؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي ومجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي واليابان.

٢٤ - وتعكس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التزاما بتعزيز آليات بناء القدرات بغرض كفالة الحكم السياسي والاقتصادي والسلم والأمن. وينصب التركيز على مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز وتطوير الهياكل الأساسية في ميادين المياه والتصحاح والنقل والطاقة وتحسين القطاع الزراعي والوصول إلى الأسواق وتعزيز التنمية البشرية (الصحة والتعليم وتخفيف وطأة الفقر) وجذب تدفقات رؤوس الأموال وإيجاد مصادر تمويل للمساعدة. ومن المقرر إقامة نظام للمساءلة المتبادلة من خلال استعراضات يجريها النظراء ويعتمد النظام على لجنة التنفيذ التابعة لمجلس رؤساء الدول ولجنة توجيهية وأمانة. وقد أرسى إطار الشراكة هذا الذي تمتلكه أفريقيا وتتزعمه أساسا يستدعي استجابة جيدة التنسيق من طرف الأمم المتحدة لأولويات أفريقيا في مجال التنمية. وبالموازاة مع توضيح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعزيزها لمهمتها على الصعيدين الإقليمي والقطري، ستدعو الحاجة إلى وجود موارد تتسم بالمرونة لتحسين القدرات وتعزيز الاستدامة. وهنا يكمن التحدي بالنسبة للمجتمع الدولي.

سادسا – الطريق إلى الأمام

٢٥ – يشكل إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعبيرا واضحا من جانب القادة فيما يتعلق بامتلاك وقيادة البرنامج السياسي والاقتصادي للقارة. وبالنظر إلى إعراب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن دعمهما القوي للمبادرة، ستظل أفريقيا تحتل موقعا مركزيا في البرنامج الدولي للتنمية، مما سيعزز الالتزام الذي ورد سابقا في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وتظل الأهداف الشاملة المتمثلة في السلم والأمن والحد من الفقر تراود أفريقيا وتتطلب بالمقابل استجابة من جانب منظومة الأمم المتحدة تنم عن عزم والتزام وتحقق قدرا أكبر من المواءمة لبرامجها.

٢٦ – وفي جلسته المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، رحب مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بالقرار الرؤيوي الذي اتخذه الزعماء الأفارقة في مؤتمر قمة لوساكا والقاضي بإطلاق المبادرة الأفريقية الجديدة. وينسجم هذا الأمر مع التوجيهات الأساسية الثلاث المتصلة بالسياسات والمتمخضة عن جلسته التي عقدها سابقا في نيروبي: يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تتوخى الحذر في إطلاقها لمبادرات جديدة؛ وأن تتحد في دعم المبادرات التي تمتلكها أفريقيا وتقودها؛ والتركيز على التنسيق فيما بين الوكالات على الصعيد الإقليمي. وتوصل المجلس إلى عدة قرارات تتعلق بكيفية تقديم الأمم المتحدة الدعم مستقبلا إلى البرامج في أفريقيا:

- يجب على جميع هيئات الأمم المتحدة استعراض برامجها في ضوء أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛
- تظل احتياجات أفريقيا تحتل موقعا مركزيا في جدول الأعمال الدولي وفي المباحثات الدولية؛
- بغية تعزيز آليات التنسيق الإقليمي دعمًا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يجب أن تتم مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المشاورات الإقليمية بين الوكالات برعاية إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- وعلى الصعيد القطري، ينبغي الاستفادة من أوجه التكامل بين الأطر للتقليل من تكاليف الإبلاغ وغير ذلك من المعاملات ولتحسين المواءمة وتعزيز تنسيق أنشطة التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف وفق ما أوصى به الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠١ التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- ينبغي أن تستخلص من الاستعراض النهائي لخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات الدروس التي من شأنها مساعدة البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية في سعيها إلى تحديد أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٧ – وأطلق زعماء أفريقيا مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بعزم قوي، وهم على وعي تام بمكامن إخفاق المبادرات السابقة. ويمكن استخلاص الكثير من الدروس من تجربة خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات ومن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا. وقد تم توثيق تلك الدروس في التقرير التقييمي لخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات وفي التقرير الحالي المقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق.

٢٨ – وعلى الصعيد القطري، وبالموازاة مع سعي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى أن تصبح واقعًا في البيئة الوطنية، يتعين على المنسق المقيم وعلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة تعزيز آليات البرامج بغية تعزيز إطار الشراكة. وينبغي أن تسعى ترتيبات التنسيق داخل البلدان التي تتزعمها

السلطات والكيانات الوطنية، أي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى التوفيق بين الأطر والبرامج من قبيل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية لتخفيف وطأة الفقر والإطار الإنمائي الشامل لتحد بذلك من تكاليف المعاملات بالنسبة للسلطات الوطنية التي تعاني من الضائقة الاقتصادية. وينبغي إقامة روابط بين آليات الاستعراض التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وآليات الرقابة والإبلاغ التابعة لبرامج الأمم المتحدة وتعزيز تلك الروابط.

٢٩ - ومن الضروري ترجمة التنسيق بين الوكالات على الصعيد الإقليمي إلى تدابير واضحة وملموسة يتم تطبيقها بشكل متسق.

٣٠ - وقررت المشاورات السنوية الإقليمية التي جرت تحت إشراف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اعتماد آلية لتنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك باستخدام ترتيبات المجموعات المستقاة من تجربة مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا. وجرى حوار مكثف بين عدد من وكالات الأمم المتحدة واللجنة التوجيهية والأمانة التابعتين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن تقديم الدعم المباشر للمبادرة. وهذا النهج الأولي اللامركزي لتأمين الحصول على الدعم من وكالات الأمم المتحدة عكس الإدراك بأن فرادى الوكالات لديها مكامن قوة مختلفة تلجأ إليها عند الضرورة بشكل متسلسل ومتزايد. غير أنه لا يزال من الضروري تحديد مكان ملائم للتنسيق الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في السياق الأوسع نطاقا لتنسيق الدعم المقدم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من طرف جميع الفاعلين مع امتلاك البلدان الأفريقية نفسها للعملية.

٣١ - وخلال السنوات العشر الماضية، اضطلع مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا بالمسؤولية عن تنسيق المدخلات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة دعمًا للمداولات الحكومية الدولية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد طلب الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠١ استعراض هياكل الأمانة العامة المكلفة بمتابعة خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات وتقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (انظر A/56/3، الفصل الثالث، الفقرة ٢٩). وفي المستقبل، سيتعين تحديد السبيل الأنسب لتنسيق المدخلات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من أشكال الدعم للمداولات الحكومية الدولية المتعلقة بتنمية أفريقيا في الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، وذلك، في سياق الاستعراض والتقييم النهائيين لخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/56/16).

(٢) E/AC.51/2001/6 و Corr.1.

(٣) E/AC.51/2001/7.

(٤) انظر E/AC.51/1997/6.

(٥) المياه والأمن الغذائي وشؤون الحكم والتنمية البشرية وتعبئة الموارد.

(٦) انظر E/AC.51/1997/7.

(٧) انظر E/AC.51/1997/L.4/Add.42.

(٨) انظر E/AC.51/1998/L.7/Add.28.

(٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/54/16).

(١٠) شؤون الحكم وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والتعليم، والصحة، والسكان والقضايا الجنسانية.

(١١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/55/16).

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) تم إعداد ٤١ تقييما قطريا مشتركا وتوجد ٩ تقييمات قيد الإعداد.

(١٤) انظر تقييم بلدان الشمالي المشترك لعملية التقييم القطري المشترك/ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المعنون "Laying the Keystone of UN Development Reform: the CCA/UNDAF Experience" المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(١٥) عقدت وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا ثلاثة اجتماعات للمشاورات الإقليمية السنوية: انعقد الاجتماع الأول، برئاسة نائب الأمين العام، في نيروبي، في آذار/مارس ١٩٩٩، وانعقد الاجتماعان الآخران برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في أديس أبابا.

(١٦) بالإضافة إلى مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا، يوجد أيضا لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام برامج فرعية في إطار هذا البرنامج.

(١٧) استفاد المجهود الرامي إلى الإدماج من ميثاق الانتعاش الأفريقي الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.